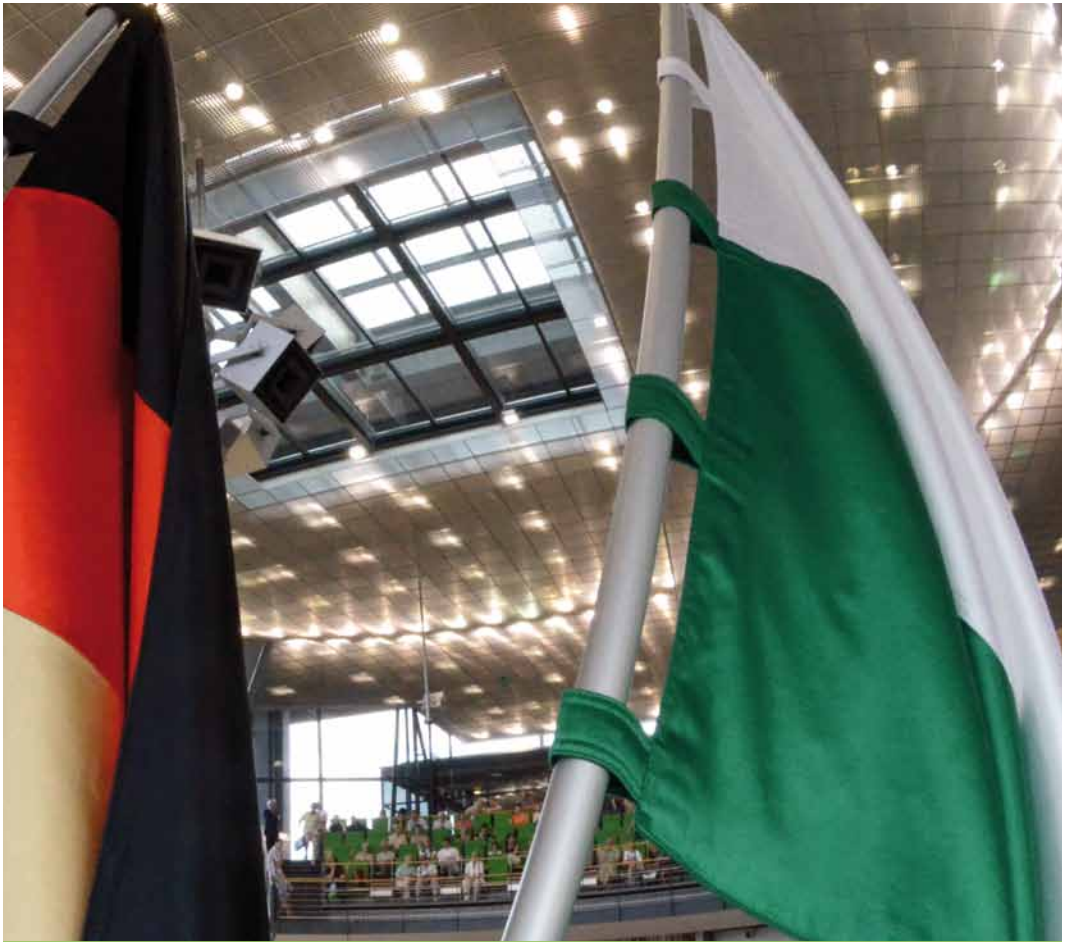




Grundlagen unseres Zusammenlebens

Auszüge aus dem Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland
und der Verfassung des Freistaates Sachsen



**Der Sächsische
Ausländerbeauftragte**

(2) لحق التملك التزاماته الخاصة به. إذ يفترض في استخدامه أن يكون، في نفس الوقت، لخدمة الصالح العام، وبشكل خاص المحافظة على مصادر الحياة الطبيعية والاساسية.

المادة 33 (الحق في حماية البيانات)

لكل فرد الحق الكامل بتقرير ما يريده هو شخصيا بالنسبة لبياناته الشخصية، التي تم تقديمها، حول عملية رفعها، استخدامها واطلاع الاخرين عليها. لا يجوز لأية جهة كانت ان تقوم من دون اذن مسبق من صاحب البيانات وموافقة برفع بياناته، تخزينها، استعمالها او اطلاع الغير عليها. لا يجوز تجاوز هذا الحق إلا من خلال قانون.

المادة 35 (حق الاسترحام او الالتماس)

كل فرد، سواء كان بمفرده أو بالاشتراك مع مجموعة من الأفراد، له الحق بأن يلتمس رجاءً بمطلب ما، أو أن يتقدم بشكوى خطية لدى الجهات ذات الصلاحية ولدى الهيئات الممثلة للشعب. لصاحب الاسترحام الحق بالحصول على رد رسمي في مهلة زمنية قانونية على طلبه.

المادة 38 (ضمان اللجوء الى الطرق القانونية)

باب الوسائل القانونية يبقى مفتوحا لكل من لحق به اجحاف في حقوقه من جراء ممارسات سلطة الدولة.

(1) حرية الايمان والاعتقاد، الضمير وحرية الانتماء الديني والعقائدي غير قابلة للمساس بها.

(2) يجب ضمان عدم التعرض لممارسة الشعائر الدينية.

المادة 20

(حرية التعبير، الصحافة وحرية الوسائل الاعلامية)

(1) لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالكلمة والكتابة والصورة، كما أن له الحق في تحصيل معرفته من المصادر العامة المتاحة للجميع من دون إعاقة. كما يجب ضمان حرية الصحافة وحرية الإدلاء بالأنباء الصحفية من خلال محطات الإرسال والإذاعة والأفلام. ولا يجوز إخضاعها للرقابة.

(3) تنطوي محددات هذه الحقوق ضمن أحكام القوانين العامة وأحكام القوانين الخاصة بحماية الأحداث وحق الشرف الشخصي.

المادة 21

(حرية الفن والعلم)

الفن والعلم، الأبحاث والتعليم حرة. لا يجب لحرية التعليم ان تشكل عائقا امام الثقة والاعتراف الكامب بالدستور.

المادة 22

(حماية القران والحياة الزوجية والعائلة)

(1) تقع الشؤون الزوجية والعائلية تحت حماية خاصة من قبل نظام الدولة.

المادة 23

(حرية التجمع والتظاهر)

(1) للجميع الحق، في عقد اجتماع بدون تسجيل الاجتماع او اخذ اذن مسبق بشكل سلمي ومن دون حمل السلاح.

(2) لكن التجمعات في أماكن عامة أي تحت السماء من الممكن الحد منها او وضع شروطا لها وفقا للقانون.

المادة 27

(سرية البريد والهاتف والاتصالات)

(1) لا يجوز انتهاك سرية الرسائل والبريد – والاتصالات الهاتفية.

(2) لا يجوز الحد من هذه الحرية إلا استنادا على القانون.

المادة 28

(حرية ممارسة العمل والمهنة)

(1) لكل فرد الحرية باختيار المهنة ومكان العمل، ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الجمهورية.

(2) استخدام او استنجاز الأطفال ممنوع بشكل عام.

المادة 30

(حرمة المنزل)

(1) حرمة السكن غير قابلة للمساس بها.

(2) لا يجوز تفتيش السكن إلا بأمر من القاضي فقط، أوفي حالة ردع الخطر الداهم بأمر من أجهزة أخرى مخولة وفق أحكام القوانين، بحيث تجرى عملية التفتيش على النحو المنصوص عليه في تلك الأوامر.

المادة 31

(التملك وحق الإرث)

(1) ينبغي ضمان حق الملكية وحق الإرث، ويتم توضيح مضمونها ومحدداتها من خلال القوانين.

(3) تولي الولاية اهتمامها ورعايتها لمصالح الجاليات الأجنبية، والتي يقيم او يتواجد افرادها في الولاية بشكل قانوني.

المادة 7

(الحياة الكريمة من اهداف الولاية)

(1) تعترف الدولة بحق كل انسان في حياة كريمة، بشكل خاص بحقه بالحصول على عمل، على سكن مناسب، وعلى مستوى معيشي مناسب، على امان اجتماعي وتعليمي، هذه هي اهداف الدولة.

المادة 8

(تعزيز مبدأ المساواة بين النساء والرجال)

وظيفة الدولة هي تحقيق مبدأ المساواة القانوني والفعلي ما بين النساء والرجال.

المادة 9

(حماية ورعاية الأطفال - والشبيبة)

(1) تعترف الدولة بحق كل طفل في تطوير حياة صحية روحانية، عقلية وجسدية.

(2) يجب حماية الشبيبة وبشكل خاص من كل الاخطار الضارة بالعادات، بالعقل والجسد.

المادة 14

(الكرامة الانسانية)

(1) لا يمكن المساس بكرامة الانسان. احترامها وحمايتها واجب مفروض على كل أجهزة الدولة.

(2) حرمة وكرامة الانسان الغير قابلة للمساس بها هي مصدر لكل الحقوق الأساسية.

المادة 15

(الحريات العامة)

لكل انسان الحرية الكاملة في تطوير شخصيته، ما لم يقم بالتعدي على حقوق الآخرين او على النظام الذي اقره الدستور او على العادات والتقاليد المتبعة او الاداب العامة.

المادة 16

(الحرية في العيش والحياة، حرية الشخص، ومنع التعذيب)

(1) لكل انسان الحق في الحياة والحفاظ على سلامة جسده.
لا يجوز المساس بحرية أي شخص. لا يتم المساس بهذا الحق إلا عن طريق القانون فقط.

(2) لا يجوز تعريض أي شخص للمعاملة القاسية، اللاإنسانية او المذلة او المعاقبة وأيضا لا يجوز تعريض أي انسان لتجارب علمية بدون الموافقة الشخصية منه وكما لا يجوز تعريضه لأية تجارب أخرى.

المادة 18

(مبدأ المساواة)

(1) كل البشر امام القانون سواسية.
(2) الرجال والنساء متساوون في الحقوق.
(3) لا يجوز الحاق الضرر او الافادة بأحد او لاحد بسبب جنسه، أصله، عرقه، لغته، وطنه او منبته، فكره، عقيدته او دينه او معتقده السياسي.

المادة 19

(الحق في حرية الاعتقاد، والمعتقد والاعتناق)

المادة 18 (سقوط الحقوق الأساسية)

كل من يسيء استعمال حرية التعبير عن الرأي، وخاصة حرية الصحافة (مادة 5 فقرة 1)، حرية التعليم (مادة 5 فقرة 3)، حرية التجمع، حرية تكوين الجمعيات، سرية الرسائل-، والبريد والاتصالات الهاتفية (مادة 10)، حق الملكية (مادة 14)، أو حق اللجوء السياسي (مادة 16a)؛ كل من يسيء استعمالها للكفاح ضد النظام الديمقراطي الأساسي الحر يسقط عنه حق التمتع بهذه الحقوق الأساسية. هنا تقع صلاحية الحكم بإسقاط الحقوق ومدى إسقاطها بيد المحكمة الدستورية الاتحادية.

المادة 19 (ضمان اللجوء الى الطرق القانونية)

(4) إذا لحق إجحاف بحقوق أحد ما من جراء ممارسات سلطة الدولة، فيكون باب الوسائل القانونية مفتوحاً له.

المادة 20 (المبادئ البنوية للدولة)

(1) جمهورية ألمانيا الاتحادية هي دولة فدرالية وديمقراطية بعدالة اجتماعية.
(2) الشعب هو مصدر جميع سلطات الدولة. ويمارس الشعب سلطته من خلال الانتخابات والتصويت، ومن خلال أجهزة خاصة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
(3) ترتبط وتلتزم السلطة التشريعية بالنظام الدستوري، بينما ترتبط وتلتزم السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بالقانون والشرعية.
(4) لكافة المواطنين الألمان الحق في مقاومة أي شخص يعتزم أن يقوم بإزالة هذا النظام، إذا تعذر عليهم ذلك بوسائل أخرى.

المادة 104 (ضمان الحقوق لدى الحجز والاعتقال ومنع التعذيب)

(1) لا يمكن التضييق على حرية أي شخص إلا بناءً على قانون رسمي، مع مراعاة الأشكال المنصوصة في هذا القانون. لا يجوز التكتيل بالمقبوض عليهم لا نفسياً ولا جسدياً.

مقتطفات من دستور ولاية ساكسونيا الحرة

المادة 3 (قواعد ومبادئ نظام الدولة)

(1) سلطة الدولة منبثقة عن الشعب. يتم اختيار السلطة عبر الانتخاب والتصويت ومن خلال مؤسسات تشريع القانون، مؤسسات تنفيذية بالإضافة الى المؤسسات القضائية.
(2) السلطة التشريعية منبثقة من برلمان الولاية او من الشعب مباشرة. السلطة التنفيذية هي من شأن حكومة الولاية والإدارة. اما السلطة القضائية فهي من شأن القضاة المستقلين.
(3) تلتزم مؤسسة التشريع القانوني بالدستور والنظام، كما وتلتزم المؤسسات التنفيذية والقضائية بالقانون والعدالة.

المادة 5 (غالبية الشعب، والاقليات)

- المادة 4 (الحرية الدينية)
- (1) حرية الايمان والاعتقاد، الضمير وحرية الانتماء الديني والعقائدي غير قابلة للمساس بها.
- (2) يجب ضمان عدم التعرض لممارسة الشعائر الدينية.

- المادة 5 (حرية الرأي)
- (1) لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالكلمة والكتابة والصورة، كما أن له الحق في تحصيل معرفته من المصادر العامة المتاحة للجميع من دون إعاقة. كما يجب ضمان حرية الصحافة وحرية الإدلاء بالآراء الصحفية من خلال محطات الإرسال والإذاعة والأفلام. ولا يجوز إخضاعها للرقابة.
- (2) تنطوي محددات هذه الحقوق ضمن أحكام القوانين العامة وأحكام القوانين الخاصة بحماية الأحداث وحق الشرف الشخصي.
- (3) الفن والعلم، والبحث والتعليم كل منها حر، حرية التعليم لا تعفي من الولاء للدستور.

- المادة 6 (حماية الحياة الزوجية والقران والعائلة)
- (1) تولي الدولة الحياة الزوجية والعائلية حماية خاصة.

- المادة 10 (سرية البريد والهاتف)
- (1) لا يجوز انتهاك سرية الرسائل والبريد – والاتصالات الهاتفية.
- (2) لا يجوز الحد من هذه الحرية إلا استناداً أو اعتماداً على القانون.

- المادة 13 (حرمة المنزل)
- (1) حرمة السكن غير قابلة للمساس بها.
- (2) يجوز تفتيش السكن فقط بأمر من القاضي، أوفي حالة ردع الخطر الداهم بأمر من أجهزة أخرى مخولة وفق أحكام القوانين، بحيث تجرى عملية التفتيش على النحو المنصوص عليه في تلك الأوامر.

- المادة 14 (الملكية وحق الإرث)
- (1) ينبغي ضمان حق الملكية وحق الإرث، ويتم توضيح مضمونها ومحدداتها من خلال القوانين.
- (2) للملكية التزاماتها الخاصة بها. إذ يفترض في استخدامها أن تكون، في نفس الوقت، لخدمة الصالح العام.

- المادة 16a (حق اللجوء)
- (1) يتمتع الملاحقون سياسياً بحق اللجوء.

- المادة 17 (حق الاسترحام والاسترحام)
- كل فرد، سواء كان بمفرده أو بالاشتراك مع مجموعة من الأفراد، له الحق بأن يلتمس رجاءً مطلب ما، أو أن يتقدم بالتماس كتابي لدى الجهات ذات الصلاحية ولدى الهيئات الممثلة للشعب.

قواعد ومبادئ حياتنا المشتركة نصوص من دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن دستور ولاية ساكسونيا الحرة

القانون الأساسي هو دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية. وهو يحتوي على الحقوق الأساسية كقاعدة للعيش المشترك لمجتمعنا. وكما ان ولاية ساكسونيا الحرة يحكمها دستورها والذي سجل مبادئ العيش المشترك للمجتمع في ساكسونيا. القانون الأساسي ودساتير الولايات الألمانية تُطبق جنباً الى جنب.

لقد تم اشتقاق الحقوق الأساسية من مبادئ حقوق الانسان. وهي تُطبق على الجميع، في إطار يمكن ان يستند عليه، كل من يعيش هنا. ان هذه القيم الأساسية لمجتمعنا تصلح لان تكون واجبا وفرصة لنا جميعا، الذين يعيشون هنا.

هذا الكتيب لا يُعطي التعليمات. والكتيب لا يريد ان يكون متعجرفا. ولكنه يدعونا جميعا، لننتذكر المبادئ التي بُني مجتمعنا عليها، لتتقاسمها عن معرفة ونملئها بالحياة.

مقتطفات من القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية

- المادة 1 (حماية كرامة الانسان)
- (1) لا يمكن المساس بكرامة الانسان. احترامها وحمايتها واجب مفروض على كل أجهزة الدولة.
- المادة 2 (الحرية الشخصية)
- (1) لكل انسان الحرية الكاملة في تطوير شخصيته، ما لم يرق بالتعدي على حقوق الآخرين او على النظام الذي اقره الدستور او على العادات والتقاليد المتبعة.
- (2) لكل انسان الحق في الحياة وأيضا في عدم التعرض للإيذاء الجسدي. حرية الفرد غير قابلة للمساس بها. لا يجوز التدخل في هذه الحقوق إلا بموجب القانون.
- المادة 3 (المساواة امام القانون)
- (1) كل البشر امام القانون سواسية.
- (2) الرجال والنساء متساوون في الحقوق. الدولة تعمل على تطبيق المساواة بين النساء والرجال وتسعى لإزالة الفوارق.
- (3) لا يجوز الحاق الضرر او الاستفادة بأحد بسبب جنسه، أصله، عرقه، لغته، وطنه او منبته، فكره، عقيدته او دينه او معتقده السياسي. لا يجوز الحاق الضرر بأي كان بسبب إعاقة فيه.

- ماده ۲۷ (راز نامه و ارسالات پوسنی و مخابرات)
(۱) حق راز نامه و ارسالات پوسنی و ارتباطات مخابراتی عاری از پامال میباشد .
(۲) محدودیت میتواند محض نظر به دستور قانون وضع گردد .
- ماده ۲۸ (آزادی اشتغال)
(۱) شغل و محل کار را میتوان آزادانه انتخاب کرد تا جاییکه قانون مخالفی نداشته باشد .
(۲) اشتغال دهی برای کودکان اصلاً ممنوع میباشد .
- ماده ۳۰ (عدم پامال حریم منزل)
(۱) حریم منزل رعایت میگردد .
(۲) بازرسی و کنترل منزل میتواند محض نظر به دستور قاضی و یا در صورت احتمال خطر همچنین توسط ارگانهای دولتی که در قانون ذکر شده است صورت بگیرد . و این تنها به طوری که در قانون ذکر شده اجرا میگردد .
- ماده ۳۱ (ملکیت و حقوق میراث)
(۱) ملکیت و حقوق میراث ضمانت میگردد .
(۲) ملکیت مسئولیت دارد . در عین حال استفاده از آن به نفع جامعه باشد و بالخصوص اساسات زندگی طبیعی را محفوظ بدارد .
- ماده ۳۳ (حق حفظ هویت)
هر انسان حق ای در مورد نگهداری ، استفاده و اطلاع به دیگران در رابطه به هویت و مشخصات خودش را بدوش دارد . بدون موافقت قطعی و به رضاعیت خود نمیتواند مشخصات اش ثبت و درج و از آن استفاده و یا به شخص سومی داده شود . میتوان به این محظ توسط یک قانون و یا به دلیل یک قانون به این مداخله کرد .
- ماده ۳۵ (حق دادخواست)
هرکس حق دارد تنها و یا به طور جمعی تحریری به عنوان درخواست و یا به شکل شکایتی به ادارات مربوطه و یا به حضور نماینده مردم مراجعه نماید . حق آن وجود دارد که مهلت مناسب و جواب مقتع داده شود .
- ماده ۳۸ (ضمانت راه حقوقی)
اگر حقوق کسی توسط ارگان دولتی پامال گردد راه حقوقی برایش باز میباشد .

- ماده ۱۶ (حق زندگی و سلامتی جسمانی ، آزادی شخص ، منع شکنجه)
 (۱) هرکسی حق یک زندگی عاری از متضرر جسمانی را دارا میباشد .
 آزادی شخص عاری از پامال شدن میباشد . میتوان محظ توسط یک قانون به این مداخله کرد .
 (۲) هیچکس نباید با برخورد پر خشن و غیر انسانی و تحقیرآمیز و یا جزا و یا بدون موافقت اش قربانی تجربه و تحقیقات علمی روبرو گردد .
- ماده ۱۸ (حقوق متساوی)
 (۱) همه انسانها در پیش قانون مساوی اند .
 (۲) حقوق زن و مرد مساوی است .
 (۳) به هیچ کسی نباید بخاطر جنسیت ، نسل ، نژاد ، زبان ، میهن تابعیت ، عقیده و دیدگاه سیاسی و مذهبی اش سود و یا زیانی وارد گردد .
- ماده ۱۹ (آزادی عقیده ، ایمان و وجدان)
 (۱) آزادی ایمان و عقیده و آزادی دنیوی و وجدان باید پامال نگردد .
 (۲) ادای بدون مزاحمت دینی ضمانت میگردد .
- ماده ۲۰ (آزادی بیان – رسانه های صوتی - تصویری)
 (۱) هرکس حق آنرا دارد نظر اش را تقریری ، تحریری و تصویری بیان و انتشار نموده و از منابع عامه و بدون مزاحمت معلوماتی را بدست بیاورد .
 آزادی رسانه و گزارش دهی توسط رسانه های صوتی و تصویری ضمانت میگردد . سانسور صورت نمیگیرد .
 (۳) این حقوق در حاشیه مقررات عمومی قانون ، در لایحه قانون در مورد حفظ و مراقبت جوانان و در مقطع حقوقی حیثیت شخصی جاگزین میباشد .
- ماده ۲۱ (آزادی علم و هنر)
 هنر و علم ، تحقیقات و تعلیمات آزاد میباشد . آزادی علم مانع وفاداری و معنی بر عدم وفاداری بر قانون محسوب نمیشود .
- ماده ۲۲ (حفاظت از عقد و خانواده)
 (۱) عقد و خانواده از طرف دولت به طور خاص حفاظت میگردد .
- ماده ۲۳ (آزادی گردهم آئی)
 (۱) همه حق دارند بدون اطلاع دهی و اجازه بطور صلح آمیز و بدون اسلحه گرد هم جمع شوند .
 (۲) در تجمعات خیابانی میتواند توسط قانون محدودیت هائی وضع گردد

چند گزیده ای از قانون اساسی ایالت آزاد ساکسن

- ماده ۳ (اساسات نظام دولت)
- (۱) همه ارگان های دولتی از طرف مردم تعیین میشود که این توسط مردم در رای گیری و انتخابات و توسط ارگان های بخصوص قانون گذاری ، قوه اجرائی و قوه مقننه اجرا میگردد .
- (۲) حق قانون گذاری وابسته به پارلمان و مردم تعلق دارد . تطبیق قوه اجرائیه بدست دولت و ادارات مربوطه میباشد . اعلام عدالت از سوی قضات بی طرف صورت میگیرد .
- (۳) قانون گذار وابسته به نظم حقوقی و قوه اجرائیه و مقننه به عدالت و قانون وابسته میباشد .
- ماده ۵ (ملیت ها ، اقلیت ها)
- (۳) دولت به خواست و حقوق اقلیت های خارجی ها و اقارب شان که در کشور به طور مداوم اقامت گزین اند توجه مینماید .
- ماده ۷ (زیست آبرومندانه به عنوان هدف دولت)
- (۱) دولت حق هرفردی را برای یک بودوباش آبرومندانه ، بالخصوص حق کار ، خانه مناسب ، اعاشه و ایاطه روزگار ، تضمین اجتماعی و حق آموزش به عنوان هدف اش می شمارد .
- ماده ۸ (حفظ و تقویت حق مساویانه مرد و زن)
- حفظ و تقویت عادلانه و واقعی مرد و زن وظیفه دولت میباشد .
- ماده ۹ (حفاظت از کودکان و جوانان)
- (۱) دولت حق هر یک از کودک برای یک رشد و تکامل جسمی و روحی را به رسمیت میشناسد .
- (۲) جوانان را خاصتاً از خطرات نفسی ، روحی و جسمی حفاظت کرد .
- ماده ۱۴ (حرمت بشری)
- (۱) حرمت و کرامت بشر عاری از سرزنش میباشد . حرمت و حفظ این ارزش مسئولیت همه ارگان های دولتی میباشد .
- (۲) حفاظت از کرامت انسان منشأ همه بنیاد حقوق میباشد .
- ماده ۱۵ (آزادی عمل کرد عام)
- هرکسی حق پیشرفت آزاد شخصیتی را دارا میباشد تا جائیکه حقوق دیگران را پامال و به نظم اجتماعی و یا قواعد سنتی و عنعنوی تخلف نکند .

- ماده ۱۶ الف (قانون پناهندگی)
(۱) افراد زیر تعقیب سیاسی از حقوق پناهندگی مستفید میشوند .
- ماده ۱۷ (حق دادخواست)
هرکس حق دارد تنها و یا به طور جمعی تحریری به عنوان درخواست و یا به شکل شکایتی به ادارات مربوطه و یا به حضور نماینده مردم مراجعه نماید.
- ماده ۱۸ (صلب از حقوق اساسی)
کسی اگر در برابر آزادی بیان بالخصوص آزادی رسانه ای (ماده ۵ بند ۱) ، آزادی آموزش (ماده ۵ بند ۳) آزادی گردهمائی ، آزادی اتحادیه و انجمن ها ، حفظ راز نامه و پوست و ارتباطات مخابراتی (ماده ۱۰) ، ملکیت (ماده ۱۴) و یا به قانون پناهندگی (ماده ۱۶ الف) با مبارزه علیه نظام دیموکراسی ، آزادی و از آن استفاده سو نمایند حقوق اساسی اش صلب میگردد . صلب حقوق اساسی و پیامد های آن از سوی دادگاه قانون اساسی اعلان میگردد .
- ماده ۱۹ (ضمانت راه حقوقی)
(۴) اگر حقوق کسی توسط ارگان دولتی پامال گردد راه حقوقی برایش باز میباشد .
- ماده ۲۰ (بنیاد قانون اساسی)
(۱) جمهوری فدرالی آلمان یک دولت دیموکراسی اجتماعی فدرالی میباشد .
(۲) همه ارگان های دولتی از طرف مردم تعیین میشود که این توسط مردم در رای گیری و انتخابات و توسط ارگان های بخصوص قانون گذاری ، قوه اجرائی و قوه مقننه اجرا میگردد .
(۳) قانون گذار وابسته به نظم حقوقی و قوه اجرائیه و مقننه به عدالت و قانون وابسته میباشد .
(۴) بر علیه هرکس سعی کند این نظام را از بین ببرد همه شهروندان آلمانی حق مقاومت را دارند در صورتیکه حمایت دیگران ناممکن باشد .
- ماده ۱۰۴ (ضمانت حقوقی در صورت صلب آزادی ، منع شکنجه)
(۱) آزادی شخص میتواند تنها نظر به قانون و محض با توجه بر محتویات و اشکال قانون محدود گردد . اشخاص دستگیر شده نمیتوانند روحاً و جسماً زیر شکنجه قرار بگیرند .

- ماده ۴ (آزادی ادیان)
 (۱) آزادی ایمان و عقیده و آزادی دنیوی و وجدان باید پامال نگردد .
 (۲) ادای بدون مزاحمت دینی ضمانت می‌گردد .
- ماده ۵ (آزادی بیان)
 (۱) هرکس حق آنرا دارد نظر اش را تقریری ، تحریری و تصویری بیان و انتشار نموده و از منابع عامه و بدون مزاحمت معلوماتی را بدست بیاورد .
- آزادی رسانه و گزارش دهی توسط رسانه های صوتی و تصویری ضمانت می‌گردد . سانسور صورت نمی‌گیرد .
 (۲) این حقوق در حاشیه مقررات عمومی قانون ، در لایحه قانون در مورد حفظ و مراقبت جوانان و در مقطع حقوقی حیثیت شخصی جاگزین می‌باشد .
 (۳) هنر و علم ، تحقیقات و تعلیمات آزاد می‌باشد . آزادی علم مانع وفاداری و معنی بر عدم وفاداری بر قانون محسوب نمی‌شود .
- ماده ۶ (حفاظت از عقد و خانواده)
 (۱) عقد و خانواده از طرف دولت به طور خاص حفاظت می‌گردد .
- ماده ۱۰ (راز نامه و ارسالات پوستی)
 (۱) حق راز نامه و ارسالات پوستی و ارتباطات مخابراتی عاری از پامال می‌باشد .
 (۲) محدودیت می‌تواند محض نظر به دستور قانون وضع گردد .
- ماده ۱۳ (عدم پامال حریم منزل)
 (۱) حریم منزل رعایت می‌گردد .
 (۲) بازرسی و کنترل منزل می‌تواند محض نظر به دستور قاضی و یا در صورت احتمال خطر همچنین توسط ارگانهای دولتی که در قانون ذکر شده است صورت بگیرد . و این تنها به طوری که در قانون ذکر شده اجراع می‌گردد .
- ماده ۱۴ (ملکیت و حقوق میراث)
 (۱) ملکیت و حقوق میراث ضمانت محتوا و حدود آن از سوی قانون تعیین می‌گردد .
 (۲) ملکیت مسئولیت دارد . در عین حال استفاده از آن به نفع جامعه باشد .

گزیده ای از قانون اساسی جمهوری فدرالی آلمان و قانون اساسی ایالت ساکسن

اساسات همزیستی ما

قانون اساسی بنیاد حقوقی جمهوری فدرالی آلمان میباشد. بنیاد همزیستی جامعه ما در آن به عنوان حقوق اساسی دقیقاً نوشته میباشد. ایالت ساکسن نیز قانون اساسی را دارا میباشد که در آن پرنسپ های همزیستی در ساکسن تعیین گردیده است. قانون اساسی جمهوری فدرالی آلمان و ایالت ها همزمان و پهلوی همدیگر اعتبار دارند.

حقوق بنیادی ناشی از حقوق بشر میباشد. و این برای همه یکسان بوده و فضائی را بوجود می آورد که میتوان همه کسانی که در اینجا زندگی میکنند به او اعتماد کرد. این ارزش های بنیادی جامعه یک جانس و مسئولیتی برای مان میباشد که در اینجا زندگی میکنیم.

این بروشور پند دهنده نیست. این نباید به عنوان رهنمود تاثیر گذار باشد. این همه مارا به این دعوت میکند که همیشه و در هر زمان بر اساسات جامعه اشاره نموده با آن شریک و با زندگی همنا سازیم.

چند گزیده ای از قانون اساسی بنیاد حقوقی جمهوری فدرالی آلمان

ماده ۱ (حفاظت حرمت بشری)

(۱) حرمت و کرامت بشر عاری از سرزنش میباشد. حرمت و حفظ این ارزش مسئولیت همه ارگان های دولتی میباشد.

ماده ۲ (آزادی شخصی)

(۱) هرکسی حق پیشرفت آزاد شخصیتی را دارا میباشد تا جاییکه حقوق دیگران را پامال و به نظم اجتماعی و یا قواعد سنتی و عنعنوی تخلف نکند.
(۲) هرکسی حق یک زندگی عاری از متضرر جسمانی را دارا میباشد. آزادی شخص عاری از پامال شدن میباشد. میتوان محظ توسط یک قانون به این مداخله کرد.

ماده ۳ (تساوی در برابر قانون)

(۱) همه انسانها در پیش قانون مساوی اند.
(۲) حقوق زن و مرد مساوی است. دولت در تلاش تطبیق حقوق مساویانه زنان و مردان بوده و در صورت نقض اجراءات جدی مینماید.
(۳) به هیچ کسی نباید بخاطر جنسیت، نسل، نژاد، زبان، میهن تابعیت، عقیده و دیدگاه سیاسی و مذهبی اش سود و یا زیانی وارد گردد. هیچ کسی نباید بخاطر معیوبیت محروم از حق اش گردد.

Bemerkung zum Sprachgebrauch:

Soweit die männliche Form gebraucht wird,
werden Männer und Frauen in gleicher Weise angesprochen.

Herausgeber:

Der Sächsische Ausländerbeauftragte
Bernhard-von-Lindenu-Platz 1
01067 Dresden

Grafik: Alexander Atanassow, Dresden

Foto: Steffen Giersch, Dresden

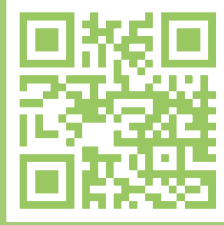
2. Auflage: 5.000

Druck: SDV Direct World GmbH

V.i.S.d.P. Markus Guffler

Stand: November 2015

Folgen Sie uns auf Twitter – @geertmackenroth



Der Sächsische Ausländerbeauftragte
Bernhard-von-Lindenau-Platz 1
01067 Dresden

Tel. 0351 4935171 · Fax 0351 4935474

saechsab@slt.sachsen.de

Fundamental principles of our society

Excerpts from the Basic Law for the Federal Republic of Germany
and the Constitution of the Free State of Saxony

Les fondements de notre vivre ensemble

Extraits de la Loi fondamentale pour la République fédérale d'Allemagne
et de la Constitution de l'État libre de Saxe

Основы нашего совместного проживания

Выдержки из Основного закона Федеративной Республики Германия
и Конституции Свободного государства Саксония

قواعد ومبادئ حياتنا المشتركة

نصوص من دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن دستور ولاية ساكسونيا الحرة

اساسات همزیستی ما

گزیده ای از قانون اساسی جمهوری فدرالی آلمان و قانون اساسی ایالت ساکسن

www.offenes-sachsen.de